المحاسبة الوطنية

الفصل الأول: المحاسبة الوطنية كأداة لملاحظة وتحليل النشاط الاقتصادي

1- المحاسبة الوطنية : الموضوع واطار التحليل

1-1 تعريف المحاسبة الوطنية:

لقد اتسع دور الدولة وتعددت اشكال تدخلها لتحقيق اهداف المجتمع من تنمية لموارده والارتفاع بمستويات المعيشة والاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل وقد رافق هذا التدخل تنوع واتساع في نشاطها المالي وتطور من جانب انفاقها العام او من جانب إيراداتها العامة.

لقد تعددت التعاريف المقدمة للمحاسبة الوطنية وهذا باختلاف التيارات والمذاهب الاقتصادية اذ لا نجد تعريف موحد وشامل لها لهذا سوف نقوم بعرض اهم التعاريف الخاصة بالمحاسبة الوطنية

- فقد عرفت من قبل المؤتمر الدولي لكتاب المالية العامة على انها " وسيلة اصطلاحية تسمح بتصوير جداول محاسبية تشتمل على مقادير كمية لإعطاء فكرة اجمالية قياسية عن النشاط الاقتصادي في دولة ما خلال فترة محددة"
- كما تعرف بانها "طريقة إحصائية يتم بموجبها تقديم عرض موجز ومبسط للنشاط الاقتصادي في فترة زمنية معينة لاقتصاد دولة ما، وهذا العرض يكون في صيغة رقمية كاملة بحيث يمكن من خلاله التعرف على مختلف مظاهر الاقتصاد وإمكانية توقع تطوره في المستقبل"
- كما تعرف بأنها " تعتبر المحاسبة الوطنية أداة وطريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخامة بغية إعطاء صورة رقمية شاملة ومبسطة عن اقتصاد وطني خلال فترة زمنية معطاة عادة ما تكون سنة"

ومادامت المحاسبة الوطنية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية فإننا نجد على مستوى التحليل الاقتصادي ان الأدوات والمفاهيم المحاسبية الوطنية التي لا تعدو ان تكون انعكاس بدوره على مفاهيم المحاسبة الوطنية التي لا تعدو ان تكون انعكاسا او تعبيرا عن واقع اقتصادي ناتج عن رؤية اقتصادية معيارية، لهذا السبب نجد أنظمة رئيسية للمحاسبة الوطنية وأنظمة مشتقة ومكيفة حسب الواقع الاقتصادي واهداف السياسة الاقتصادية المعتمدة

من التعريف الأخير نجد ان:

- المحاسبة الوطنية هي تقنية محاسبية أي تستعمل جميع الأساليب والاسس المحاسبية (القيد المزدوج و مبدا توازن الحسابات) والاعتماد على الإحصاء والرياضيات
- تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية (الاشتراكي والراسمالي)
- الاعتماد على المعطيات الإحصائية الخامة أي جمع المعطيات الإحصائية المبعثرة و تقوم بعملية تنظيمها

2-1 أهمية المحاسبة الوطنية:

تتجلى أهمية المحاسبة الوطنية في النقاط التالية:

- تسمح لنا بتفسير الماضي الاقتصادي وتحليل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني والتنبؤ بالمستقبل.

- تمكن أصحاب القرار على المستوى الكلي من اتخاذ قرارات منسجمة ومتناسقة نتيجة الوسائل التي تتيحها من جداول وعلاقات بين مجمعات اقتصادية مختلفة.
- تمكن من مراقبة وتحليل الانحراف الواقع بين ما تم تنفيذه وبين ما كان مقررا

3-1 أهداف المحاسبة الوطنية:

للمحاسبة الوطنية اهداف وفوائد عديدة اذ تسمح بعرض ووصف النشاط الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة على شكل معطيات وأرقام وجداول تستخدم من طرف صناع القرار ، ويمكن اجمال اهداف المحاسبة الوطنية في النقاط التالية:

- قياس قيمة الدخل الوطني وتحليل مصادر الحصول عليه وكيفية توزيعه على مختلف فئات المجتمع مما يساعد السلطات العامة في رسم سياستها الاقتصادية والاجتماعية
- قياس وتحليل كمية التدفقات المالية للدولة ومصدرها وتطورها بالمقارنة مع التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة مما يساعد في رسم السياسات المالية واثر ذلك على التدفقات الحقيقية.
- تبين العلاقة ين قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومدى اعتمادها على بعضها البعض وعلى قطاع العالم الخارجي.
- قياس الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التي تطرا عليها مما يكون له اثر فعال في رسم السياسة الاقتصادية التي تتناسب وهذه الطاقة الإنتاجية وبالتالي وضع المخطط الاقتصادية بما يتضمن الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المتاحة.

4-1 وظائف المحاسبة الوطنية واستخداماتها:

تتلخص الوظيفة التقليدية للمحاسبة الوطنية في تصوير وتسجيل كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي خلال فترة محددة وبعد ذلك تأتي الوظيفة التحليلية التي تهتم بدراسة وتحليل الاقتصاد الوطني ومختلف العلاقات التي تحكمه وتؤثر فيه تليها الوظيفة التنبؤية ، ويمكن تلخيص وظائف المحاسبة الوطنية في النقاط التالية:

- **الوظيفة التقليدية:** تتمثل أساسا في قيام المحاسبة الوطنية برصد سلوك الاقتصاد من خلال تقديم عرض كمي للاقتصاد الوطني، من خلال جمع وتصنيف وتسجيل البيانات الإحصائية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي ضمن اطار شامل ومنسجم، ويتم ذلك بواسطة تحديد مجموعة من المجموعات الاقتصادية التي يغطي كل واحد منها جانبا معين من جوانب النشاط الاقتصادي كالإنتاج، الاستهلاك الوسيط والنهائي، الادخار الاستثمار، التصدير ، الاستيراد.. الخ، حيث تصور لنا هذه المجاميع بشكل واضح حجم وطبيعة ومستوى النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه خلال فترة زمنية معينة، وبهذا فان المحاسبة الوطنية من خلال هذه الوظيفة تمثل أداة ملاحظة اقتصادية كلية تتستخدمها الحكومات في عملية التحليل والتخطيط والتنبؤ.
- **الوظيفة التحليلية:** تأتي مباشرة بعد الوظيفة التقليدية وتهدف الى تحليل وتقييم الأداء الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة من خلال مختلف عمليات التحليل التي يمكن حصرها في:

- **التحليل الهيكلي:** يهتم هذا الجانب بدراسة التركيب الخاص بهيكل النشاط الاقتصادي وترابط اجزائه انطلاقا من سير العملية الإنتاجية ومدى تأثيرها في الاستهلاك والاستثمار الى جانب شرح

وتوضيح العلاقات الحاصلة مابين القطاعات الرئيسية للاقتصاد، كما يفيد هذا الجانب من التحليل في توضيح نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج الوطني وحصته من الدخل الوطني.

- **تحليل المتغيرات:** في هذا الجانب يتم البحث عن التغير الحاصل في تركيبة هيكل الاقتصاد الوطني خلال فترات متتالية وذلك من اجل معرفة مختلف التغيرات التي طرأت على قيم مختلف المجمعات كالدخل الوطني، الإنتاج، الانفاق...الخ، وانطلاقا من هذه العمليات نستطيع تقدير معدل نمو الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومختلف المجمعات الاقتصادية.
- **تحليل التوازنات او الاختلالات:** يدرس هذا الجانب كل التغيرات التي تؤثر في عملية توازن الاقتصاد وتحديد أسباب هذه التغيرات من اجل معالجة مختلف حالات الانكماش والكساد والتضخم التي تصيب الاقتصاد الوطني.

- **الوظيفة التنبؤية:** تعتبر هذه الوظيفة من احداث الوظائف في المحاسبة الوطنية و اكثرها حساسية فبعد جمع و ترتيب البيانات و المعلومات الاحصائية و تحليلها، تأتي عملية صياغة السياسات و الخطط الإستراتجية للفترات المقبلة القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل على كافة المستويات، حيث تتم الإستعانة بنماذج الإقتصاد القياسي و مختلف الطرق الإحصائية من اجل وضع الميزانية التقديرية للوطن و إعداد جدول المدخلات و المخرجات و جدول العمليات المالية بإعتبارها أليات أساسية تساعد في رسن السياسات و وضع الخطط الإستراتجية.

- **وظيفة المقارانات الدولية:** استخدام المحاسبة الوطنية لا تقتصر على الحكومات فقط حيث أن المنظمات الدولية تستخدم هذه البيانات لإجراء المقارنات الدولية بين مختلف المجمعات الأساسية من أجل استخدامها في تصنيف الدول وفقا للمؤشرات محددة بغية الإستفادة منها في تحديد السياسات و الأليات التي تنتهجها هذه المنظمات تجاه مختلف الدول، مثلما هو معمول به من طرف منظمة الممم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي..الخ.

5-1 الأسس المنهجية للمحاسبة الوطنية

مبدا القيد المزدوج

مبدا توازن الحسابات

مبدا حسابات الشاشة

مبدا الحسابات الموحدة

1- حقل الملاحظة:

ان حقل الملاحظة لاي نظام محاسبي يرتبط أساسا بمفهوم الإنتاج المعمول به ويتعلق ذلك بقياس الإنتاج الذي يوضح محتوى السلع والخدمات لهذا الإنتاج فبقدر ما يكون حقل الإنتاج واسعا بقدر ما يكون حجم الإنتاج كبير والعكس، فقد تطور حقل الإنتاج منذ الفيزيوقراط في القرن 18 حيث يعتبر انتاجا فقط الإنتاج الزراعي، اما المدرسة الكلاسيكية فنجد ادم سميث وضع مفهوم الإنتاج ليشمل كل النشاطات الإنتاجية للسلع والخدمات التجارية " حيث كل النشاطات بالنسبة اليه تعتبر نشاطا غير إنتاجية"، ثم الى النيوكلاسيك الذين اعتبروا ان كل نشاط يخلق سلعة او خدمة نافعة يعتبر نشاط انتاجي سواء كان موضوع تبادل او لا.

اما في الوقت الراهن نجد ان الانظمة المحاسبية الوطنية تعتبر ان الانتاج يشمل اساسا السلع المادية، الا ان الخدمات هناك اختلاف في نعالجتها من نظام محاسبي وطني الى اخر، و هكذا نجد نظام المحاسبة لناتج المادي يتميز بحقل انتاج ضيق انطلاقا من النظرية الماركسية للقيمة و العمل حيث يعتبر انتاجا فقط الانتاج مادي اي السلع و الخدمات المادية اما باقي النشاطات فتعتبرغير انتاجية.

اما في نظام المحاسبة للامم المتحدة SCN فان حقل الانتاج اوسع من سابقه حيث يشمل الانتاج كل السلع و الخدمات المسوقة و غير المسوقة اي المقدمة مجانا او شبه مجانا " مثل الخدات المقدمة من طرف الادارات، التعليم مثلا" و هكذا اعتمادا على المفهوم النيوكلاسيكي.

اما حقل الانتاج في نظام SCEA فقد اخذ موقفا وسطا بين النظامين.

الفصل الثاني: انظمة المحاسبة الوطنية ونظام الحسابات الاقتصادي الجزائري

1- الانظمة الدولية للمحاسبة الوطنية

هناك نظامين على المستوى الدولى للمحاسبة الوطنية هما:

- نظام المحاسبة الوطنية للامم المتحدة SCN
- نظام حسابات الناتج المادي SCPM

نظام المحاسبة الوطنية للامم المتحدة

ثم وضع سنة 1950 و روجع سنة 1970، و تشكيل ابحاث كثيرة الاطار العام الذي ساهم في ظهور نظام الحسابات الوطنية، وقد عرف عدت تعديلات ان أن اصبح بالشكل المالي، حيث تستمر منه معظم الدول الصناعية " الرأسمالية" و السائرة في طريق النمو أنظمتها المحاسبية و يقوم على اعتبار ان كل نشاط يؤدي الى انتاج سلع و خدمات لتحقيق منفعة او قيمة يعتبر انتاجا. و بهذا فهو يرتبط و بشكل وثيق مع مبدئ الراسمالي.

نظام حسابات الناتج المادي SCPM

في سنة 1965 اندمج نظام المحاسبة الوطنية و الاتحاد السوفياتي مع الانظمة المحاسبة في دول شرق اوروبا فتشكل بذالك نظام حسابات الناتج المادي SCPM الذي يستند للأسس الماركسية من حيث كونه يعتبر العمل اساس القيمة و ينظر للانتاج على انه انتاج مادي فقط.

2- نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

إن التطرق لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتطلب منا تحديد حقل الملاحظة و من ثما معرفة عناصر هذا الحقل في المرحلة الثانية و هذا كالآتي:

1- تحديد حقل (مجال) الملاحظة لنظام SCEA

يتحدد حقل الملاحظة بتحديد 3 عناصر هي:

- تحديد دائرة الإنتاج " تحديد حقل الإنتاج"
- التحديد المكاني لمجال الملاحظة " معيار الإقامة"
- التحديد الزماني لمجال الملاحظة

1-1 التحديد المكاني لمجال الملاحظة:

تعتبرهذه العملية لمجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية بمثابة الزاوية الأولي لبناء النظام و يتمثل في تحديد حدود الإقتصاد الوطني أي "تحديد الوحدات الإقتصادية الداخلية من غيرها" بغرض احتساب عملياتها الإقتصادية من إنتاج، استهلاك، تراكم.

فما هي منهجية المحاسبة الوطنية في تحديد الوحدات الإقتصادية الداخلية من غيرها؟

أ- **مؤشر الإقامة:** حسب هذا المؤشر تكون وحدة إقتصادية مقيمة إذا كان لها مركز أو مصلحة داخل الإقتصاد الوطني وإذا قامت عمليات الإقتصاد خلال سنة فأكثر داخل حدود الإقتصاد الوطني، حسب هذا المؤشر فإن القطر الإقتصادي هو " الحدود الجغرافية لهذا الوطن بما في ذالك المياه الإقليمية الوطنية و الفضاء الجوي الوطني مضافا إليه الجيوب " الممثليات" الإقليمية الوطنية في الخارج مثل: السفارة، مراكز البحث الإقليمية، القواعد العسكرية مطروح منها الجيوب الإقليمية الأجنبية بالوطن " السفارات الأجنبية و الهيئات و المنظمات الدولية"

ب- **مؤشر الإقليم:** حسب هذا المؤشر تكون الوحدة الإقتصادية الداخلية و تحسب عملياتها و تسجل كذالك إذا قامت بهذه العمليات داخل الإقليم الجغرافي دون مراعات لجنسياتها، و تشترط فترة لتواجدها. نلاحظ في مؤشر الإقليم ان الحدود الإقتصادية الوطنية تتطابق مع الحدود الإقليمية الجغرافية بينما في مؤشر الإقامة فإن الحدود الإقتصادية الوطنية تختلف عن الحدود الإقليمية الجغرافية.

بمأن هذا المؤشر الإقليمي لا يؤخذ بجنسية الوحدة الإقتصادية، فإن مختلف العمليات الإقتصادية داخل حدود الإقليم الجغرافي التي يقوم بها الاجانب داخل الحدود الجغرافية تعتبر عملية داخلية.

مثال: السائح التركي الذي مكث في الجزائر يوما واحدا يعتبر استهلاكه جزائريا ويحسب ويسجل بحسابات وطنية جزائرية ضمن الإستهلاك الكلي الجزائري.

ملاحظة: مؤشر الإقليم هذا كن مستخدما في نظام المحاسبة الوطنية الجزائري والذي خلفه سنة 1975 نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية و الذي يؤخذ بمؤشر الإقامة.

2-1 تحديد دائرة الإنتاج:

تعتبر تحديد دائرة الإنتاج حجر الزاوية الثاني الأساسي والأهم في بناء نظام للمحاسبة الوطنية و يتمثل في تحديد حدود الإنتاج أي تحديد الوحدات الاقتصادية المنتجة من غيرها أي فصل الوحدات الأقتصادية التي تقدم خدمات " كعمليات الأنتاج" غير انتاجية.

إن الإهتمام بتحديد دائرة الإنتاج راجع إلى كونه جوهر العمليات الإقتصادية وسابقة لكل واحد منها فلا يمكن الكلام عن شيء لم ينتج مسبقا أو عن إستهلاك وتوزيع مداخيل لم يتم انتاجها " كقيمة اضافية مسبقة أثناء عملية الإنتاج".

يختلف مفهوم الإنتاج بإختلاف المذهب الاقتصادية إذ لهذا المفهوم دورا أساسيا في المحاسبة الوطنية لأن تحديد هذا المفهوم هو الذي من شانه أن يمكن من حساب و قياس إنتاج دولة ما.

و لحل إشكالية العماليات الإنتاجية والعمليات غير الإنتاجية اي تحديد العمليات الإنتاجية من غيرها تعتمد المحاسبة الوطنية على ثلاثة مفاهيم للإنتاج:

أ- **المفهوم الموسع للإنتاج:** حسب هذا المفهوم تكون وحدات إقتصادية منتجة إذا قامت بعمليات إقتصادية تؤدي إلى خلق منفعة سواء مادية، روحية، ثقافية في بعض الأحيان.
يعتمد هذا المفهوم في خلفية النظرية على نظرية القيمة " المنفعة الليبرالية" و تأخذ به المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة
تتكون دائرة الإنتاج حسب هذا المفهوم عمليا من كل القطاعات أو الفروع الإقتصادية.

ب- **المفهوم الضيق للإنتاج:**
حسب هذا المفهوم تكون وحدة إقتصادية منتجة تؤدي إلى خلق أشياء إقتصادية مادية ملموسة أو ساعدت على تحقيق هذه الأشياء كقيم تبادلية في السوق أي تقوم بخدمات مادية كخدمات النقل والتجارة والاتصال والتخزين.
و يعتمد هذا المفهوم في خلفية النظرية على نظرية القيمة في العمل التي تنادي بها المدرسة الماركسية.
تتكون دائرة الإنتاج بحسب هذا المفهوم من قطاع الإنتاج المادي، وقطاع الخدمات الإنتاجية المادية.

ت- **المفهوم السوقي للإنتاج:**
حسب هذا المفهوم تكون وحدة إقتصادية منتجة إذا خلقت أشياء إقتصادية تسوق أو تكون قابلة للتسويق.
هذا المفهوم لا يعتمد على أي خلفية نظرية إقتصادية و يؤخذ به في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية.
تتكون دائرة الإنتاج بحسب هذا المفهوم من قطاعات الإنتاج المادي وتشمل الصناعة بمختلف أنواعها البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والصيد البحري بالإضافة إلى الخدمات الإنتاجية المادية مثل النقل والتخزين والتجارة، ومن الخدمات الإنتاجية غير المادية: الخدمات السوقية التي تقدم من طرف الوحدات الإقليمية للعائلات كخدمات الحلاقة، المطاعم، النوادي الرياضية.

إنطلاقا مما سبق عرف الإنتاج بأنه "كل نشاط يسمح بخلف سلع أو خدمات تبادل أو تكون قابلة للتداول في السوق". إلا أنه يستثني من ذلك خدمات السكن والبنوك لأنها ورغم أنها قابلة للتداول في شكل ايجارات و فوائد لأنها لا تعتبر إنتاجا حسب ن ح إ ق ج

الفرق بين التسمية:

لأن جوهر هذا النظام يعتمد على الإنتاج المادي أي أنه لا يعترف بالإنتاج المعنوي كالإنتاج الثقافي، المساجد، الكنائس.

أما الأخر وضعا اساسا لجميع دول العالم لأنه لديهم فكرة السيطرة على العالم و الهيمنة.

و النظام الجزائري هو نظام مختلط بين الاول و الثاني.

3-1 التحديد الزمني لمجال الملاحظة:

بعد تحديد حدود الإقتصاد الوطني أي تحديد الوحدات الإقليمية الداخلية من غيرها حسب مؤشري الإقليم والإقامة وتحديد دائرة الإنتاج اي تحديد الوحدات الإنتاجية من غيرها، وتقوم المحاسبة الوطنية بتحديد الفترة الزمنية التي تمت خلالها الملاحظة و قد تكون:

فترة زمنية لحظة: وهنا تكون بصدد محاسبة وطنية حسب الموجودات.

فترة زمنية ليوم واحد، أيام،أسبوع، شهر: و هنا تكون بصدد كلام عن المحاسبة الوطنية حسب التيارات.

جل المحاسبات الوطنية المعمول بيها حاليا هي ر م للتيرات و إن كان نظام المحاسبة الوطنية الأمم المتحدة المعدل سنة 1993 بدأ بجدية عن الكلام عن المحاسبة الوطنية حسب الموجودات و هذا لما تتوفر البلدان العاملة على إمكانيات تكنولوجية جديدة و كبيرة.

2- نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية (تعريف عناصر حقل الملاحظة): S.C.E.A

على غرار نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة و نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يأخذان مؤشر الإقليم في تحديد حدود الاقتصاد الوطني وعليه تعتبر كلمتي (داخلي – محلي) مترادفتان حسابيا.

الوحدات المقيمة حسب نظام S.C.E.A

- الموظفون و المستخدمون سواء مدنيون أو عسكريون لدى سفارات الجزائر بالخارج.
- الأعوان المحليون للسفارات الأجنبية في الجزائر لارتباط مراكز مصلحتهم بالجزائر.
- السواح الجزائريون في الخارج.
- فروع المؤسسات الأجنبية التي تقوم بعمليات داخلية اكثر من سنة.
- المؤسسات الأجنبية التي تقوم بعمليات إقتصادية مؤقتة (أقل من سنة في الخارج).
- المتعاملون التقنيون.

الوحدات الإقتصادية غير مقيمة حسب نظام S.C.E.A

- المستخدمون الدبلوماسيون و العسكريون الأجانب للجزائر.
- المواطنون الدوليون.
- السواح الأجانب في الجزائر.

- المسافرون لأعمال و كل الزوار للجزائر لمدة تقل عن سنة.
- المهاجرون الجزائريون.
- الأعوان المحليون العاملون في السفارات الجزائرية بالخارج.

تجدر الإشارة الى أن نظام المحاسبة للأمم المتحدة المعدل بسنة 1993 يعمل دائما بمؤشر الإقامة.

الوحدات الإقتصادية

هي كل شخصية طبيعية كانت او معنوية تستطيع أن تشكل مركزا للقرارات الاقتصادية تتعلق بعمليات إقتصادية كعملية الإنتاج، الإستهلاك، التراكم..الخ

هذه الوحدات تسمى حسب S.C.E.A بالمتعاملين الإقتصاديين الإبتدائيين

تحديد الأعوان الإقتصاديون أي تحديد القطر الإقتصادي

الجميع داخل الحدود الجغرافية للوطن + المياه الإقليمية +الفضاء الجوي + الاعوان الإقتصاديين الموجودين في الخارج (جزائري موجود في فرنسا) إنتاجه يدخل في الإنتاج الجزائري – الأجانب الموجودين في الجزائر و لم يتموا السنة .

لكن إذا كان الفرع أتم السنة فإنه أخذ صفة الإقامة و بتالي يجب اضافته

مثال:

M_1 شركة فرنسية مقيمة بالجزائر منذ سنة +

M_2 شركة أسبانية لديها 6 أشهر -

M_3 شركة جزائرية مقيمة اكثر من سنة في الخارج (لا تدخل للأنها مقيمة في الخارج) -

M_4 شركة جزائرية لديها ثلاثة ايام في المغرب (تدخل في الحساب) +

أساس التجميع في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية

لطريقة التجمع لدينا طريقتين أساسيتين هما:

أ- **التجمع الوظيفي:** يتم على أساس التجانس في الوحدة الإقتصادية (أي نفس المنتوج) داخل متعاملين إقتصاديين للمحاسبة و يسمون بالفروع (الوحدات الإنتاجية).

يمكننا اعتبار الفرع هو مجموع الوحدات أو أجزاء الوحدات أو الورشات التي تنتج نفس الناتج.

مثال:

- قطاع 1:
- ينتج حديد 60 ون
- ينتج كهرباء 100 ون

- قطاع 2:
- ينتج حديد 20 ون
- ينتج كهرباء 30 ون
- ينتج صلب 40 ون

الحل:

إنتاج فروع الحديد : 80 ون

إنتاج فروع الكهرباء: 130 ون

إنتاج فروع صلب: 40 ون

ب- **التجمع المؤسساتي:** حسب هذه الطريقة للتجمع تقوم المحاسبة الوطنية بتجميع المتعاملين الإقتصاديين و المسماة في هذا التجمع بالوحدات المؤسساتية وفق مبدأ النشاط الأساسي داخل المتعاملين الإقتصاديين للمحاسبة الوطنية، يسمون بالقطاعات المؤسساتية

القطاع المؤسساتي هو مجموع الوحدات المؤسساتية التي لها نفس الوظيفة الأساسية والتي تحمل خصائص متشابهة أي أنه مجموع الوحدات المؤسسية التي لها سلوك إقتصادي متشابه.

مثال: قطاع مكون من عدة فروع تتسبب القطاع إلى أكبر إنتاج و منه :

القطاع 1: قطاع كهرباء لأنه ينتج الكهرباء أكثر.

القطاع 2: قطاع الصلب لأنه ينتج الصلب أكثر.

إنتاج قطاع الحديد= 0

إنتاج قطاع الكهرباء = 100+60= 160 ون

إنتاج قطاع الصلب = 40+30+20=90 ون

الفرق بين التجمعيين

نقاط الإختلاف

- التجميع المؤسساتي يحترم الوحدة العضوية للقطاع " الوحدة القانونية للمؤسسة".
- التجمع الوظيفي لا يحترم الوحدة العضوية بالنسبة للمؤسسة.
- ليس دوما إنتاج فرع ما يكون مساويا لإنتاج قطاعه مثال إنتاج فرع الحديد لا يساوي انتاج فرع الحديد.

نقاط التشابه

- كلاهما يصل إلى نفس النتيجة النهائية و هي الإنتاج الكلي الخام يكون متساوي.
- التجمع الوظيفي أكثر إستعمالا من التجمع المؤسساتي لأنه أسهل في عملية الحساب